

قرار مجلس المنافسة عدد 156/ق/2023 صادر في 7 محرم 1445
25 يوليو 2023) المتعلق بتولي صندوق الاستثمار «AMETHIS MENA FUND II SICAV-RAIF S.C.A»
المراقبة المشتركة لشركة ENERGY TRANSFO SARL، عبر اقتناص
نسبة 33,321 % من حصص رأسمالها وحقوق التصويت
المربطة بها.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة
الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.116 الصادر في 2 رمضان 1435
30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436
(فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية
الأسعار والمنافسة كما تم تتميمه وتغييره؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة، المنعقد بتاريخ 7 محرم 1445
25 يوليو 2023) طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13
كما تم تغييره وتميمه، وبعد تأكيد رئيس الجلسة من توفر النصاب
القانوني لأعضاء الفرع طبقاً لمقتضيات المادة 38 من النظام الداخلي
للمجلس؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة
ال العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 115/ع.ت.إ/ 2023، بتاريخ
10 ذي القعدة 1444 (30 ماي 2023)، والمتعلق بتولي الصندوق
الاستثماري «AMETHIS MENA FUND II SICAV-RAIF S.C.A»
المراقبة المشتركة المباشرة لشركة ENERGY TRANSFO SARL
عبر اقتناص نسبة 33,321 % من حصص رأسمالها وحقوق التصويت
المربطة به؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعيashi
رقم 129/2023 بتاريخ 11 من ذي القعدة 1444 (5 يونيو 2023)،
والقاضي بتعيين السيدين أحمد الرملي وأمين بنلسنج مقررين في
الموضوع، طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق
بحريّة الأسعار والمنافسة كما تم تتميمه وتغييره؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول عملية التركيز الاقتصادي
بإحدى الجرائد الوطنية وبموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ
20 من ذي القعدة 1444 (9 يونيو 2023)، والذي يمنح أجل 10 أيام
للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول عملية التركيز أعلاه؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظرير من ملف
التبليغ بتاريخ 27 من ذي القعدة 1444 (16 يونيو 2023)؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أي
ملاحظة حول عملية التركيز الاقتصادي المذكورة؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 18 من ذي الحجة 1444
(7 يوليو 2023)؛

وحيث أن المادة 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمته، تحدد شروط وجوب تبليغ هذه العمليات إلى مجلس المنافسة بفرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتميمته، تحدد أصفق أرقام المعاملات المنصوص عليها في المادة 12 المذكورة أعلاه، كما يلي:

- أن يفوق رقم المعاملات الإجمالي العالمي دون احتساب الرسوم، مجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 1.2 مليار درهم؛ وأن يفوق رقم المعاملات دون احتساب الرسوم، المنجز بالغرب بشكل منفرد من واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 50 مليون درهم؛

- أن يفوق رقم المعاملات الإجمالي دون احتساب الرسوم المنجز بالغرب من لدن مجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 400 مليون درهم وأن يفوق رقم المعاملات دون احتساب الرسوم المنجز بالغرب بشكل المنفرد من لدن اثنين على الأقل من المنشآت أو مجموعة الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز 50 مليون درهم؛

- عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في العقد أو موضوع عاله أو مرتبطة به اقتصادياً خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة.

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها الشرط الأول من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمته، وكذا المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتميمته؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي:

- الشركة المقتنية : شركة «AMETHIS MENA FUND II SICAV-RAIF S.C.A» وهي شركة التوصية بالأسهم، مسجلة في سجل التجارة والشركات بدولة اللوكسمبورغ تحت رقم 237809، ومصنفة على شكل صندوق استثمار بديل محجوز، متخصص في مواكبة استراتيجيات نمو الشركات الأفريقية الصغرى والمتوسطة التي تنشط في ميادين اقتصادية تعرف ازدهاراً مهما في القارة؛

- الشركة المستهدفة : شركة «ENERGY TRANSFO SARL» وهي شركة ذات مسؤولية محدودة بموجب القانون المغربي، تأسست في عام 1989، متخصصة في دراسة وتصنيع وتركيب المحولات الكهربائية والخلايا و كذا المحطات الفرعية الجاهزة، ويتمثل نشاطها الرئيسي في تصنيع وصيانة وتسويق المحولات الكهربائية ذات الجهد العالي والمنخفض (HTA/BT)؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد محمد هشام بوعياد، ومقرر الموضوع السيد أمين بنلمسيح للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا للخلاصات والتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 7 محرم 1445 (25 يوليو 2023) :

وحيث إنه طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمته، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد استثمار موقع بين أطراف العملية بتاريخ 9 ماي 2023، ينص على بنود وشروط اقتناء واكتتاب الصندوق الاستثماري «AMETHIS MENA FUND II SICAV-RAIF S.C.A» لنسبة تمثل 33,321% من حصص رأس المال شركة «ENERGY TRANSFO SARL» وحقوق التصويت المرتبطة بها، بحيث أن القرارات الاستراتيجية ستتخذ بالأغلبية مع وجوب التصويت بالقبول على الأقل من طرف عضو AMETHIS MENA FUND II SICAV-RAIF S.C.A في مجلس إدارة الشركة المستهدفة، وهو ما سيتمكنها من تولي المراقبة المشتركة للشركة المستهدفة؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمته؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بفرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أصفق رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتميمته، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة؛

وحيث إن العملية، موضوع التبليغ، تتعلق بتولي الصندوق الاستثماري «AMETHIS MENA FUND II SICAV-RAIF S.C.A» المراقبة المشتركة المباشرة لشركة «ENERGY TRANSFO SARL» عبر اقتناء نسبة 33,321% من حصص رأس المال شركة «ENERGY TRANSFO SARL» وحقوق التصويت المرتبطة بها، وبالتالي فهي تشكل تركيزاً حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمته، والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ لمجلس المنافسة؛

وحيث إنه انطلاقاً مما سبق واستناداً إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فإن عملية التركيز الاقتصادي المزعزع القيام بها لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتي سلبي في السوق الوطنية المعنية أو في جزء منها،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد تحت عدد 115/ع.ت.إ. بتاريخ 10 ذي القعدة 1444 (30 مايو 2023)، يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي الصندوق الاستثماري «AMETHIS MENA FUND II SICAV-RAIF» «ENERGY TRANSFO S.C.A.» المراقبة المشتركة المباشرة لشركة SARL «SARL» عبر اقتناء نسبة 33,321% من حصص رأس المال وحقوق التصويت المرتبطة بها؛

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن فرع مجلس المنافسة المذكور خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 7 محرم 1445 (25 يوليو 2023)، طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، بحضور السيد عبد الغني اسنينة رئيساً، والسيد بن يوسف الصابوني والسيد العيد محسوسي عضوين.

عبد الغني اسنينة.

العيد محسوسي.

بن يوسف الصابوني.

وحيث يتبيّن من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن عملية التركيز تندرج في إطار الإستراتيجية الاستثمارية للمجموعة المقتنية على المستوى القاري، من خلال تقديم الدعم والمواكبة للشركة المستهدفة «ENERGY TRANSFO SARL»، في تنفيذ مشروعها الإنمائي الذي يهدف إلى تحسين الإنتاجية وزيادة قدراتها التخزينية من أجل توسيع نشاطها على المستوى القاري؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة، استناداً إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق المنتوج والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقاً لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تتميمه و تغييره، حيث يعرف السوق المعنية بكونها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثراً عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

وحيث إنه وبعد الاطلاع على وثائق الملف واعتتماداً على نتائج مسيرة التحقيق، فإن هذه العملية تخص سوق تصنيع وتسويق المحولات الكهربائية ذات الجهد العالي والمنخفض (HTA/BT) ، إلا أنه وبالنظر لعدم تواجد أي ترابط أفقي بين أنشطة أطراف العملية، يمكن أن يبقى تحديد السوق المرجعية المعنية مفتوحاً دون حاجة لاعتماد تقسيم أدق؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي للسوق، ونظراً لطبيعة العرض والطلب وخصائص السوق، فإن السوق المعنية تبقى ذات بعد وطني، إلا أنه ونظراً لكون العملية لن يكون لها تأثير سلبي على المنافسة، فإن السوق المعنى بالعملية يمكن أن يبقى مفتوحاً دون الحاجة لتحديد أدق؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتي سلبي على المنافسة في السوق المعنية بالعملية، نظراً لعدم وجود أي ترابط أفقي أو عمودي ما بين أنشطة الشركات طرف في عملية التركيز، كون الشركة المقتنية لا تنشط بصفة مباشرة أو غير مباشرة في هذه السوق، وبالتالي فإن إنجاز العملية المبلغة لن يتربّع عنه أي تغيير في بنية هذه السوق أو أي تراكم لحصص السوق الأطراف من شأنه خلق وضع مهيمن داخلها، بالإضافة إلى كون وضعية الأطراف بعد إنجاز العملية، لن تؤهلها لإغلاق هذه السوق في وجه الزبناء، في ظل تعدد الفاعلين الذين يتوفرون على حصص مهمة في هذه السوق ، وبالنظر أيضاً لعدم وجود أي ترابط تكتي ما بين أنشطة الشركات أطراف عملية التركيز؛